جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة

أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية

The Effect of Applying International Financial Reporting Standards (IFRS) in Improving the Quality of Investment Decisions from the Perspective of the Kuwaiti Brokerage Firms

إعداد الطالب:

فهد عامر العجمي

إشراف:

الدكتور عودة أحمد سليمان بني أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

تعهـــد

أنا الطالب فهد عامر العجمي أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت

وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول الخاصة بإعداد رسائل الماجستير عندما

تفويــض

أنا الطالب فهد عامر العجمي أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الإسم: [illegible]

التاريخ: ٢٢/٧/٢٠١٥م ....

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية**".

بتاريخ: / /2015م.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور: عودة أحمد سليمان بني أحمد (نظم معلومات محاسبية)	رئيساً ومشرفاً ....
الدكتور: عبد الرحمن خالد الدلابيح (نظم معلومات محاسبية)	مناقشاً داخلياً ....
الدكتور: مهند أكرم مقبل (نظم معلومات محاسبية)	مناقشاً داخلياً ....
الدكتورة: عبير فايز الخوري (تدقيق وضرائب)	مناقشاً خارجياً ....

شــــكر وتقديـــــــر

بعد شكر المولى عز وجل شأنه أولاً وآخراً

أتوجه بجزيل شكري واحترامي إلى جامعة آل البيت الموقرة

وعلى وجه الخصوص عطوفة رئيس الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية

كما أن الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الدكتور عبد الرحمن الدلابيح والدكتور

مهند أكرم والدكتورة عبير الخوري على مجهوداتهم ووقتهم

وأخصّ بكلّ الشكر والتقدير حضرة المشرف على الرسالة حضرة المربي الفاضل

الدكتور عودة أحمد سليمان بني أحمد

على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة

الإهــــــــداء

أهدي هذه الرسالة لعائلتي الكريمة على كل ما قدموه لي من دعم وتشجيع على مر السنوات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

قائمة الملاحق

أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية

إعداد الطالب:

فهد عامر العجمي

إشراف الدكتور:

عودة أحمد سليمان بني أحمد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية، وذلك عبر تحديد العوامل المؤثرة في تحسين جودة قرارات الاستثمار، وتكونت عينة الدراسة من (200) فرداً من الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية والبالغ عددها (53) شركة. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من (21) فقرة موزعة على أبعاد ملاءمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم. وفيما يتعلق بالمعالجة الاحصائية المستخدمة فقد اعتمدت الدراسة على تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم حساب قيم معاملات الالتواء لمعايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، واختبار "ت" للعينة الواحدة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وقدم الباحث عدداً من التوصيات أهمها ضرورة الحرص على استمرارية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في شركات الوساطة المالية الكويتية نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثر مرتفع لتطبيق هذه المعايير في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، أهمية الابقاء على المستوى المرتفع لتطبيق كل من ملائمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم في شركات الوساطة المالية الكويتية نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثر ايجابي لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: (معايير الابلاغ المالي الدولية، القرارات الاستثمارية، شركات الوساطة المالية الكويتية).

The Effect of Applying International Financial Reporting Standards (IFRS) in Improving the Quality of Investment Decisions from the Perspective of the Kuwaiti Brokerage Firms

By:

Fahad A. Al-Ajmi

Supervisor

Dr. Oudah A. S. Bani-Ahmed

Abstract

The study aimed to demonstrate the effect of applying International Financial Reporting Standards IFRS in improving the quality of investment decisions from the perspective of the Kuwaiti brokerage firms, by identifying the factors influencing the improvement of the quality of investment decisions, the study sample consisted of (200) individuals from financial intermediaries working in the (53) brokerage firms in Kuwait. To achieve these goals, the researcher designed a questionnaire consisted of (21) items distributed on the dimensions of the suitability of the information, the reliability of the information, portability of information for comparison and the ability to understand the information. As regards the statistical treatment used, the study relied on averages and standard deviations for the answers of the study sample, as well as the torsion coefficients for the international financial reporting standards in improving the quality of investment decisions, and test the "T-test" one of the one sample.

The results of the study showed that the effect of the application of International Financial Reporting Standards to improve the quality of

investment decisions from the viewpoint of the Kuwaiti brokerage firms was high, and the results also showed the presence of the impact of the application of international financial reporting standards to improve the quality of investment decisions, from the perspective of the study sample.

The study concluded with some recommendations as the need to ensure the continuity of application of International Financial Reporting Standards firms Kuwait due to the demonstrated results of the study of the high impact of the application of these standards to improve the quality of investment decisions standards, the importance of maintaining a high level of application of all of the appropriate information, and reliability of the information and susceptibility information for comparison, and portability of information for understanding the Kuwaiti brokerage firms due to the results of the study demonstrated the positive impact of the application of international financial reporting standards to improve the quality of investment decisions.

Keywords: (**International Financial Reporting Standards, Investment Decisions, Kuwaiti Brokerage Firms Perspective)**.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

1-3 أهداف الدراسة:

1-4 أهمية الدراسة:

1-5 مصطلحات الدراسة:

1-6 فرضيات الدراسة:

1-7 مخطط متغيرات الدراسة:

1-8 تنظيم الدراسة:

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها، كما يتضمن أهداف الدراسة وأهميتها ومصطلحاتها، وفرضياتها ومخططها، وعلى النحو الآتي:

1-1 المقدمة:

يتمثل أحد أهداف المحاسبة في توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي البيانات المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ومنها قرارات الاستثمار، وهذا بدوره يوضح الدور الذي يقوم به الابلاغ المالي في قطاع منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها.

وتعد معايير الإبلاغ المالي الدولية تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير (Standards Interpretation Committee SIC) وهي لجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (International Financial Reporting Standards "IFRS"). وهذا بدوره يعد استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي (السعيد والعيسى، 2009، 3).

وبما أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة، فإن اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يعد أمراً مهماً، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، مما يجعل الشركات والمؤسسات والمنشآت بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهماً للسوق العالمية وقرباً منه، ويساعدها هذا الأمر في دخول السوق العالمية وتخفيض تكلفة نقل رؤوس الأموال عبر الحدود (السعد والسعيد، 2009، 3-4).

ويتمثل تعزيز مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي من خلال ما تقدمه معايير الإبلاغ المالي الدولية من ضمان لملاءمة المعلومات المحاسبية، وموثوقيتها، وقابليتها للفهم والمقارنة، بما يضمن حماية المستثمر عبر عملية اتخاذ القرارات التي يقوم بها في شركات الوساطة المالية الكويتية وفقاً لما زودته معايير الابلاغ المالي الدولية من معلومات.

وبناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتوضح أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

تعد عملية تحسين جودة القرارات الاستثمارية من الأولويات التي يجب أن تقوم شركات الوساطة المالية الكويتية بالاهتمام بها، حيث تقوم هذه الشركات باتخاذ قرارات استثمارية محورية تؤثر على الأموال المؤتمنة عليها هذه الشركة، وهذه القرارات لا يمكن اتخاذها إلا بعد تقديم

معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم. وبناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية. وستحاول هذه الدراسة الاجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس: ما أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية؟
- ما أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية؟
- ما أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية؟
- ما أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية؟

3-1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في بيان أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية، وذلك عبر تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان أثر كل من ملاءمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للفهم، وقابلية المعلومات للمقارنة في تحسين جودة قرارات الاستثمار.
2. استطلاع آراء العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية حول أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.

4-1 أهمية الدراسة:

بما أن الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني عادةً ما يرتبط إلى حد بعيد بالقرارات التي يتخذها المستثمرون في سوق الأوراق المالية، لذا فإن من الأهمية أن تكون هذه القرارات صحيحة ومناسبة وموثوقة، بما يضمن حماية هؤلاء المستثمرين في اتخاذهم لقراراتهم التي ستعود نتائجها وتداعياتها على الاستقرار المالي الكلي للدولة، وهو ما يوضح بدوره أهمية الدور الذي يلعبه تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على القرارات الاستثمارية.

كما تتضح أهمية الدراسة من حيث استطلاعها لآراء العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية. ويمكن تلخيص الجهات المستفيدة من الدراسة بالآتي:

1. الإدارات المالية في الشركات المساهمة الكويتية.
2. إدارات الشركات بشتى أشكالها وأنواعها.
3. المستثمرون الراغبون في الاستثمار في سوق الأوراق المالية الكويتي.
4. الوسطاء الماليون.
5. الحكومة الكويتية.
6. الباحثون والطلبة المعنيون بموضوع الدراسة.

5-1 مصطلحات الدراسة:

معايير الابلاغ المالي الدولية: المعايير الخاصة في القياس والافصاح عن البيانات المالية للشركة والتي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (Hope et al., 2005, 3).

القرارات الاستثمارية: ويقصد بها في هذه الدراسة القرارات الاستثمارية التي يتخذها موظفو شركات الوساطة المالية الكويتية من قرارات بيع أو شراء أو عدم تداول لأسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي.

ملاءمة المعلومات: ملاءمة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية مع الأغراض التي تعد من أجلها (صلاح، 2010، 36).

موثوقية المعلومات: أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها عبر إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي (حمادة، 2010، 309).

قابلية المعلومات للمقارنة: إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية من شركة معينة مع معلومات مماثلة من شركة أخرى من نفس القطاع (الشامي، 2009، 66).

قابلية المعلومات للفهم: الفهم المباشر للمعلومات من قبل المستخدمين الذين يملكون مستوى معقول من المعرفة عن أعمال ونشاط الشركة، إضافة لمعرفة بأصول المحاسبة (صلاح، 2010، 41).

1-6 فرضيات الدراسة:

بناءً على التساؤلات التي تمت إثارتها في مشكلة الدراسة، جاءت فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

Ho1 الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

Ho1-1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

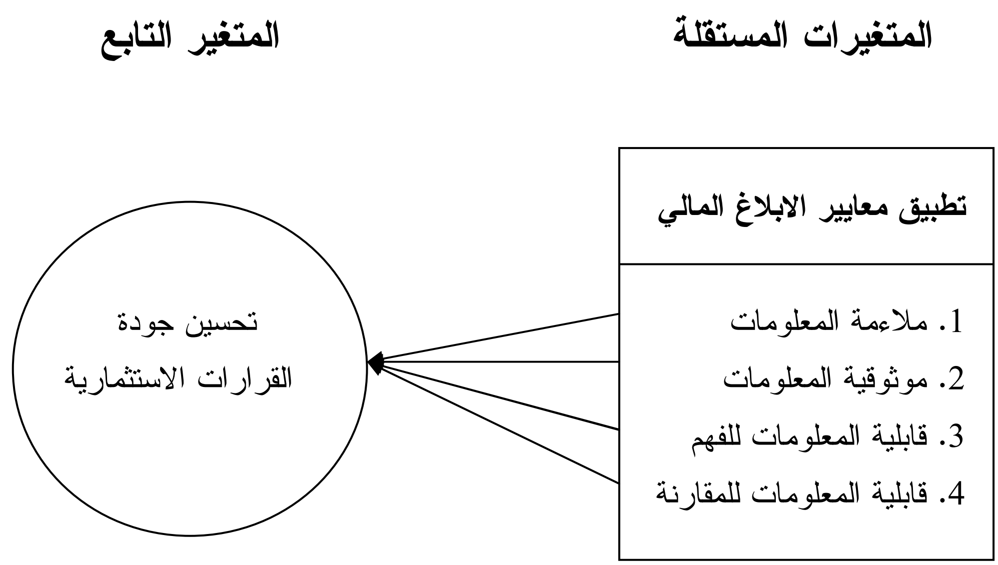
Ho1-2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

Ho1-3 الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

Ho1-4 الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

7-1 مخطط متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل التالي رقم (1) طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة:



شكل (1)

مخطط متغيرات الدراسة

* مخطط متغيرات الدراسة من إعداد الباحث اعتماداً على دراسة السعيد والعيسى (2009)

8-1 تنظيم الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول مقسمة كالآتي: الفصل الأول يتضمن الإطـــار العـــام للدراسة ويشمل مشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات الدراسة، والفصل الثاني يناقش الخلفية النظريـــة للدراسة والدراسات السابقة، بينما الفصل الثالث يتعلق بمناقشة المنهجية المستخدمة فـــي الدراســـة لتحقيق أهدافها، أما الفصل الرابع يتعلق بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، في حين يتناول الفصل الخامس نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبحث الأول: معايير الابلاغ المالي الدولية

2-2 المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية

2-3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، حيث يتناول المبحث الأول معايير الابلاغ المالي الدولية، في حين يتناول المبحث الثاني القرارات الاستثمارية، أما المبحث الثالث فيتناول الدراسات السابقة، وعلى النحو الآتي:

2-1 المبحث الأول: معايير الابلاغ المالي الدولية

يتضح مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية بمفهومه الضيق والواسع، وكمفهوم ضيق، تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها البعض، أما بالمفهوم الواسع والشامل فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة و المصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير (Standards Interpretation Committee) والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (International Financial Reporting Interpretations Committee IFRIC). ويعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية

والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي. ومن جهة أخرى، فإن طريقة الإبلاغ المالي غير المفهومة وغير المقروءة عالمياً ستؤثر سلبياً على عملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية بالنسبة للمنشآت، حيث أن الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين سيعزز الثقة بالمنشآت أو النظام المالي المتبع في أية دولة، ويحسن من قدراتها في الحصول على تمويل ومشاركات خارجية، حيث أن أصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد. (السعيد والعيسى، 2009، 3-4).

2-1-1 مزايا معايير الابلاغ المالي الدولية:

أورد أبو نصار (2011، 2) عدداً من المزايا الناتجة عن تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، حيث أوضح أن هذه المزايا تعود بالنفع على كل من منظمات الأعمال، ومستخدمي البيانات المالية، ومهنة المحاسبة بشكل عام، وعلى النحو الآتي:

- منظمات الأعمال: تتمثل المنفعة الاساسية للمنظمات في تسهيل المجال لها بالدخول إلى الاسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حداً أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها المعايير الدولية. كذلك زيادة الطلب على أسهم هذه المنظمات.
- مستخدمي البيانات المالية: تتمثل المزايا في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المنظمات الأخرى في دول أخرى، وتوفير حد أدنى من الإفصاح يساعد

مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، كما تعتبر القوائم المالية المعدة بناءً على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الاجانب للقوائم المالية.

- مهنة المحاسبة: يساعد تبني المعايير الدولية على الارتقاء في المهنة من حيث توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم، كما يساعد على توحيد العديد من أسس القياس والافصاح والمصطلحات المحاسبية بين الدول المختلفة، وكذلك النهوض بمهنة المحاسبة في الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية خاصة بها، حيث تتميز معايير المحاسبة الدولية بأنها وضعت بناءً على ظروف واحتياجات معظم الدول ولم تكن موجهة الى دول محددة.

في حين أورد صلاح (2008، 90) مزايا تبني معايير الابلاغ المالي الدولية من منظور آخر، وعلى النحو الآتي:

- تسمح للمجموعات متعددة الجنسيات بتطبيق النظم المحاسبية المتبعة على الشركات والفروع التابعة لها، التي تساعد على تحسين عمليات الاتصال فيما بينهم ومن جودة الإبلاغ الإداري، وبالتالي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات على مستوى المجموعة ككل.
- في ظل المنافسة المتزايدة، فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تضع الشركات موضع مقارنة مقابل الشركات ذات النشاط المماثل.

- الشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لم تستطع بسبب التشريعات والقوانين المحلية لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى، وهذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال.
- إعادة الثقة بالنسبة للمستثمرين وهو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الشفافية والفعالية في حسابات الشركات وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة.
- إمكانية مقارنة بين القوائم المالية، خاصة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة.
- تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية من ثم التخفيض من التكاليف والحصول على رؤوس الأموال بالنسبة للشركات.
- الابتعاد عن تقييم الأصول القائم أو الظاهر والتقرب من الحقيقة الاقتصادية الحالية.
- تطوير نظام معلومات المالية في الشركات من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

أما حميدات (2004، 125−126) فقد تناول هذه المزايا من وجهة نظر أخرى على النحو الآتي:

- إن تبني الدول النامية لهذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.

- تساعد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة، خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية.
- مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير خاصة بها، حيث يصعب علي تلك الدولة تطوير معايير خاصة بها نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والفنية لديها.
- مفيدة للشركات متعددة النشاط لخدمة عملائها الأجانب من جهة، وتوحيد القوائم المالية من جهة أخرى.
- تساعد المستثمر العالمي الذي يرغب الاستثمار عالمياً.
- من الصعب تبني دولة معينة لمعايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية، ولكن تبني معايير صادرة من جهة محايدة "مجلس معايير محاسبية عالمية" يلقى استحساناً وقبولاً.
- إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملاءمة وقابلية للمقارنة لهذه البيانات.
- تخدم أغراض العولمة والتخاصية، خصوصاً في تقييم صافي الأصول المعروضة للخصخصة.
- إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير سمة الموثوقية وذلك بالإضافة إلى سمتي القبول العام والقابلية للمقارنة.

2-1-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هناك خصائص وصفات يجب أن تحتويها هذه المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة، وهذه الخصائص تعرف بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة:

1. القابلية للفهم (Understandability): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، حيث يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، لذا يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها الإبلاغ المالي اعتماداً على أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين العاديين، وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية فإن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلب أساسي أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تنتج إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً (Deegan & Unerman, 2011, 180).

2. الملاءمة (Relevance): حتى تكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة

عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية. وهناك وجهان للملاءمة، فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو توكيدية (تعزيزية)، حيث إن الدورين التنبؤي والتوكيدي للمعلومات متداخلان. وغالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من الإبلاغ المالي، من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية (Beams et al., 2006, 124).

3. الموثوقية (Reliability): حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً، فعلى سبيل المثال: إذا

كانت مشروعية الأضرار المطالب بها ومبلغها بموجب إجراء قانوني موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة (Gordon et al., 2005, 28).

4. القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، ومقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع وبطريقة متماثلة في كل المشاريع. ومن أهم ما تتضمنه خاصية المقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وعن أي تغير في هذه السياسات وآثار هذا التغير، بحيث يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة، فالالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة (Gordon et al., 2005, 34).

2-1-3 محددات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية:

أورد كل من الجرف (2010، 15-16) وصلاح (2008، 65) أربعة محددات قد تؤثر على الرغبة الدولية في تبني المعايير الإبلاغ المالي الدولية، وهي:

1. البنية الأساسية المحاسبية:

حيث تتكون هذه البنية الأساسية المحاسبية من المكونات الآتية:

- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية والبنوك وغيرها.
- وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار، ومجلس استشاري متخصص لتقديم المشورة والدعم، ومركز للبحوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، ومجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.
- وجود ممارسة مهنية قوية متمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة.
- وجود موارد مالية وبشرية كافية.

2. الشركات متعددة الجنسية:

أصبح على الشركات الأجنبية أن تعد قوائم مالية وفقاً للعديد من المبادئ المحاسبية بحسب عدد الشركات التابعة لها، ثم عليها أن تعيد صياغة قوائم موحدة على الأقل لأغراض اتخاذ قرار داخلي، ومن هنا تصبح تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية مرتفعة. علاوة عن ذلك فإن مكاتب المراجعة الكبيرة تلزم المعنيين بمراجعة حسابات الشركة الأم سوف تفرض أتعاب مراجعة عالية، وتصبح تكلفة إعداد قوائم مالية موحدة ومراجعتها عبئاً كبيراً على الشركات، ومن هنا أصبح هناك ضغط من جانب الشركات الكبرى ومكاتب المراجعة الكبرى على هيئات صنع القرار الدولي لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية. ولهذا فإن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات.

3. التداول في الأسواق العالمية:

الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات وأسهمها في البورصات العالمية، وعليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين، فإذا لم يكن هناك تنسيق لها بين الدول فإن كل شركة سوف تكون مطالبة بإعداد مجموعتين من القوائم المالية، الأولى وفقاً لمعايير الدولة المنشأة، والثانية وفقاً لمعايير الدولة المضيفة. ولهذه الأسباب فإن التنسيق الدولي بين

الدول المختلفة يبدأ على مستويين، ثنائي إقليمي على شكل اتفاقيات لتسهيل عملية التداول البيني بين الدول المتفقة، ودولي عالمي في إطار المنظمات الدولية العالمية.

4. الاستثمار في الأسواق العالمية:

إن المشكلة التي رافقت عمليات الاستثمار الأجنبية هي صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبية للدول المستثمر فيها، ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار، ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جدًا عند إعداد القوائم المالية، مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية.

2-2 المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، لما له من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة والضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فهو يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية. كما يعتبر القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات، وتلعب المعلومات دوراً هاماً في تنشيط سوق رأس المال وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه، فالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار، فتوفر المعلومات الموثوق فيها وخاصةً المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية (نشنش، 2005، 65).

2-2-1 المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

أورد أبو خشبة (2011، 9) أن القرار الاستثماري الناجح يقوم على عدد من المقومات الأساسية على النحو الآتي:

1. **الاستراتيجية الملائمة للاستثمار:** تبنى استراتيجية المستثمر على ضوء منحنى تفضيله الشخصي، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف. **و**يتميز المستثمرون عن

بعضهم البعض من حيث ميولهم وأولوياتهم الاستثمارية، فلكل مستثمر منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة والأمان. ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة، وعنصر الأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع. وبما أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، تبعاً لهذا سوف يكون هناك مستثمر يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب إلى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري، وعليه فإن المستثمرين.

2. **الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:** ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادةً على خطوات محددة أهمها تحديد الهدف الأساسي للاستثمار، وتجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، وتحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية في القرار، وتقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة، واختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

3. **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:** تشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر، وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.

2-2-2 خصائص القرار الاستثماري:

من طبيعة القرارات الاستثمارية أنها ترتبط بالأجل الطويل، وعادة تحتاج إلى انفاق مبالغ كبيرة قد يصعب استردادها في حال عدم نجاح المشروع، فالقرارات الاستثمارية تمثل درجة من الخطورة علي حياة المشروع خصوصاً وأن المستقبل يسوده عنصر المخاطرة وعدم التأكد، لذا لا بد من توافر عدد من الخصائص والسمات التي تميز القرارات الاستثمارية، وهي على النحو الآتي: (قويدر، 2012، 25-26)

1. الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني:

ترتبط قرارات الاستثمار دائماً بالأجل الطويل، وعلى الرغم من أن الأنفاق الاستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على منافع هذا الاستثمار، إلا أن هذه العوائد والمنافع ترتبط بمجموعة تالية من الفترات الزمنية، لذا يتطلب هذا ضرورة الأخذ في الاعتبار عامل التغير في قيمة ذلك، وضرورة الأخذ في الاعتبار عامل التغير في قيمة النقود عند حساب تكاليف وعوائد تلك الاستثمارات، فالفاصل الزمني بين وقت أنفاق الأموال للقرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائماً يكون نسبياً أطول مقارنة بقرارات الانفاق الجاري.

2. الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة:

تتضمن عادة قرارات الاستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لارتباط تلك القرارات بالمستقبل وبالتالي فان العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، كما تكمن مخاطر القرار الاستثماري

في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع اتخاذ القرار الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل، كما أن قرارات الاستثمار تتعرض للعديد من المشاكل كالتنبؤ بالمبيعات وكيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في ظل حالتي المخاطرة وعدم التأكد، وكيفية معدل العائد على الاستثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

3. الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي:

تحتاج معظم قرارات الاستثمار إلى مبالغ ضخمة مما قد يؤثر على حياة المشروع، فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية طويلة، ويتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة. كما يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة حالياً بهدف خلق طاقات إنتاجية جديدة، أو زيادة في الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها وذلك على أمل الحصول على عائد يمتد لفترة زمنية طويلة. كذلك يؤدي اتخاذ القرار الاستثماري إلى إغراق جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة، وقد يتطلب هذا البحث عن مصادر للتمويل كالافتراض، فالقرارات الاستثمارية تؤدي إلى تحمل المنشأة في حالة التوسع أو الإحلال بتكاليف ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعادل إلى مستوى اعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة.

2-2-3 العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

تتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر على طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري، وتتمثل أهم هذه العوامل كما أوردها العتيبي (2013، 30) فيما يلي:

1. **فلسفة الإدارة :**إن سياسة الإدارة وفلسفتها قد تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، فقد ترى الإدارة ضرورة الإسراع في أجراء توسعات بالمشروع نظراً لما يلاقيه هذه المشروع من الإقبال الشديد على منتجاته قد تعجز عنه الطاقة الإنتاجية الحالية من تغطية هذا الطلب من العملاء، في حين ترى سياسة إدارة أخرى بمشروع مشابه عدم أجراء التوسعات في الوقت الحالي وذلك توقعاً منها لإقامة مشروع استثماري مشابه يقوم بإنتاج نفس منتج المشروع أو قد يكون هذا الطلب المتزايد موسمي يستمر لفترة وجيزة مما لا يستدعي معه أجراء توسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

2. **إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات:** تمثل دراسة السوق بداية دراسات الجدوى للمشروع الاستثماري ، فتهتم الدراسة التسويقية بتحديد إمكانية السوق وتحديد حجم الطلب المتوقع علي منتجات المشروع الاستثماري وبالتالي تقدير حجم المبيعات، وعادة يتوقف على دراسة السوق رفض أو قبول المشروع المقترح، فأول خطوة جديرة بالبحث والاهتمام في دراسات الجدوى هي القيام بإجراء تحليل دقيق لسوق السلعة المزمع إنتاجها، إذ يعتبر الطلب على السلعة حالياً أو مستقبلاً نقطة البدء وأساساً لتبرير قيام أي مشروع استثماري، ولنجاح المشروع يجب أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب اكثر واقعية واقرب إلى الدقة، وما

لم تكن هذه التقديرات صحيحة فإن تخطيط المشروع الاستثماري يصبح عديم الفائدة ويترتب على ذلك مصاعب كثيرة في عمليات البيع.

3. **نوع المنتج:** توضح دراسة السوق نوع وكمية الطلب على المنتجات التي تحتاج إلى أنفاق استثماري لإنتاجها، ويمثل تحديد نوع المنتج أحد العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، فقد يحتاج نوع المنتج إلى آلات متخصصة أو عمالة من نوع معين يصعب توفيرها في الوقت الحالي، كما قد يحتاج هذا المنتج إلى مواد خام غير متوفرة في السوق المحلي أو قد تكون متوفرة في أسواق خارجية ولكن توجد صعوبة في استيرادها.

4. **مصادر التمويل:** من أهم العوامل الأساسية والتي قد تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية بقبول أو رفض المشروع الاستثماري تحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري المقترح، وتتعدد مصادر التمويل فمنها التمويل الذاتي بمعرفة المستثمر، والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل من البنوك، أو من صناديق الاقتراض.

5. **رأس المال العامل:** يمثل رأس المال العامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويجب ألا ينصب اهتمام الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيلية وعلى الإيرادات المتوقع الحصول عليها من المشروع الاستثماري، بل يجب أن تسعي الإدارة دائما للمحافظة علي توفر راس المال العامل، ويحسب راس المال

العامل عن طريق دراسة تقديرات كل عنصر من عنصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة خلال سنوات حياة المشروع الاستثماري.

6. **الفرص البديلة:** من المفاهيم الأساسية التي تؤثر علي اتخاذ القرار الاستثماري هو مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، وهي أقصى ما يجب الحصول عليها من مكاسب من السلع والخدمات والطاقات الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للاستخدامات البديلة، ويقوم هذا المفهوم على النظرة الاقتصادية بأن كل مورد اقتصادي منفعة يستمد قيمتها من إشباعه لحاجات متعددة وان استخدامه لتحقيق فرصة أو إشباع معين يعني التضحية بالفرص الأخرى البديلة.

7. **المخاطرة وعدم التأكد:** من أهم العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عنصري المخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بالمستقبل، وهذا يجعل العائد المتوقع من المشروع الاستثماري غير محدد وربما يكون غير مؤكد الحدوث. وينشأ عدم التأكد لصعوبة واستحالة التنبؤ في بعض الأحيان لعدد من المتغيرات، وتكون النتيجة عدم التحديد الدقيق لحجم المنافع والتكاليف في المستقبل، أما في حالة المخاطر فهي تلك الحالة التي يستطيع فيها متخذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال حدوث حالات الطبيعة.

2-2-4 مبادئ القرار الاستثماري:

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي: (دشاش، 2013، 54-55)

1. **مبدأ الاختيار:** يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه دائماً يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له. ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفؤة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

2. **مبدأ المقارنة:** إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، ويقوم بعملية المقارنة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

3. **مبدأ الملائمة:** يتميز كل مستثمر بخصائص ذاتية مختلفة تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما معدل العائد على الاستثمار، ودرجة المخاطر التي يتصف بها، ومستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

4. **مبدأ التوزيع:** تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

2-2-5 تصنيف الاستثمارات من حيث البعد الزمني:

هناك عدة تصنيفات للاستثمارات، أما من حيث البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها فيمكن تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل واستثمارات استراتيجية، وعلى النحو الآتي: (Marilyn et al., 2007, 121)

1. **الاستثمارات قصيرة الأجل:** وهي تدور حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءاً مهماً من حركة الاستثمار الداخلي في منشآت الأعمال، بل إن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية تنحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة ومكوناتها الرئيسة، مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة المنشأة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

2. **الاستثمارات طويلة الأجل:** تتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة والتي يرافقها إنفاق استثماري طويل الأجل، والمعروف عن القرارات الخاصة بهذا النوع أنها من أصعب القرارات المالية لارتباطها بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها. ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أنه يرسم حدود العملية الإنتاجية في منشآت الأعمال.

3. **الاستثمارات الاستراتيجية:** ترتبط هذه الاستثمارات بالتخطيط الاستراتيجي للمنشأة والمتمثل في الاتساع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية. ومن الجدير بالذكر أن تبني مثل هذه الاستثمارات لا تتضمنها القوائم المالية والكشوفات الملحقة وإنما تبدأ بالظهور تدريجياً في الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل، وتتحقق على المدى الزمني الطويل جداً.

2-2-6 تصنيف الاستثمارات من حيث الهدف:

أورد باشيخ (2009، 7) تصنيفاً للاستثمارات وفقاً للهدف أو الغرض من الاستثمار على النحو الآتي:

1. **الاستثمارات الاحلالية:** وهي الأكثر شيوعاً من حيث الحجم، وقد يكون الإحلال بهدف صيانة الموجودات الثابتة التي انتهى عمرها الإنتاجي والتي تضررت أثناء استخدامها في العمليات الإنتاجية، وقد يكون الإحلال بهدف تخفيف التكاليف مثل استبدال المكائن والمعدات المتقادمة لغرض تخفيض التكاليف المرتبطة بها مثل تكاليف العمل والمواد الأولية وغيرها من العناصر الأخرى كالطاقة الكهربائية.
2. **الاستثمارات التوسعية:** الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للشركة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية.

3. **الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير والترشيد:** الهدف من هذه الاستثمارات تدنية التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية أو بتقليل العوادم أثناء التشغيل.
4. **الاستثمارات الاستراتيجية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء واستمرار المشروع، ويصعب تقييم هذا النوع من الاستثمارات.
5. **الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة:** هذه الاستثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للشركة (كافتيريا، مساكن للعاملين)، ويدخل تحت هذا أيضاً الاستثمارات التي لا تتم بطريقة اختيارية كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث.

2-2-7 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية

أصدرت العديد من مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وأهمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معايير خاصة تدعم المواصفات النوعية للمعلومات المحاسبية، لكي تكون هذه المعلومات مفيدة لصاحب القرار، وقد حاولت مؤسسات متخصصة تحديد خصائص لجودة المعلومات، إلا أن أفضل النتائج جاءت من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي حيث قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والذي جاء لتطبيق الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم

الأخرى اللاحقة، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات كافة الخصائص التي توفر الموثوقية والمصداقية لمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية (جعارة، 2012، 194).

ومن معايير الابلاغ المالي الدولية ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية هناك المعيار رقم (1) بعنوان "التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، ويحدد هذا المعيار مبدأ أن تقوم المؤسسة بالإعلان صراحة وبشكل واضح من أن القوائم المالية لخاصة بها سوف تعد وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية بحيث تقوم بتوفيق أوضاعها طبقا لذلك وفق ما نص عليه المعيار من إجراءات، ولا يشمل المعيار الشركات التي طبقت ولازالت تطبق معايير المحاسبة الدولية. كذلك المعيار رقم (7) تحت مسمى "الأدوات المالية والافصاحات"، ويهدف هذا المعيار إلى تقديم افصاحات عن البيانات المالية والذي سيؤدي إلى تقييم أهمية الأدوات المالية (صلاح، 2008، 132-133).

وحتى يتم قبول المعلومات المحاسبية على أنها مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية فإن هناك خصائص وصفات يجب أن تحتويها هذه المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة، وفقاً لما تم اعتماده من معايير دولية بهذا الشأن، وهذه الخصائص تعرف بأنها خصائص نوعية حيث تجعل المعلومات المعروضة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتنقسم هذه الخصائص النوعية الأساسية الأربع إلى كل من: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة (Deegan & Unerman, 2006, 180-184).

2-3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء من الدراسة استعراضاً للدراسات السابقة العربية والانجليزية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، حيث تم ترتيب الدراسات تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم، وعلى النحو الآتي:

2-3-1 أولاً: الدراسات باللغة العربية

الرميضي (2015) "دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية الكويتي من وجهة نظر الوسطاء الماليين".

هدفت الدراسة إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية الكويتي من وجهة نظر الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية، وتكونت عينة الدراسة من (128) مستجيباً من الوسطاء الماليين. وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور للإفصاح المحاسبي في تحسين جودة قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية الكويتي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية الكويتي من وجهة نظر الوسطاء الماليين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ومتغير الخبرة. وأوصت الدراسة بأهمية تدريب الوسطاء الماليين في دولة الكويت عبر برامج تدريبية متخصصة داخل الكويت وخارجها بما يخص تحسين جودة قرار المستثمر. واستفادت الدراسة الحالية منها في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة، إضافة لإمكانية الاطلاع على أحدث دراسة أجريت حول تحسين جودة قرارات المستثمر في عام 2015.

السعيد والعيسى (2012) "أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لهذه المنشآت، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (40) فرداً، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه المعايير تعتبر مهمة ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، وكذلك تؤثر إيجابياً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لتلك المنشآت، وكان الأثر الإيجابي الأكبر في اتجاه خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقواعد الإفصاح الواردة فيها. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء مخطط متغيرات الدراسة.

أبو علي وآخرون (2011) "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة خصائص الأرباح المحاسبية في تكلفة رأس المال، من حيث تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتكونت عينة الدراسة من (78) شركة مساهمة عامة أردنية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على نحوٍ عام في تكلفة حقوق الملكية، ووجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية على نحوٍ منفرد في تكلفة حقوق الملكية. وأوصت الدراسة بضرورة استكمال دراسة هذا الموضوع من خلال إجراء دراسات تهدف إلى قياس أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة الاقتراض بدلاً من تكلفة حقوق الملكية باستخدام خصائص المعلومات المحاسبية طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وأفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تحديد بعض المصطلحات الخاصة بالدراسة.

المطيري (2011) "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، وتكونت عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات العاملين في هذه البنوك بواقع (151) فرداً، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض الدراسة وقدرته على تحقيق أهدافها. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم بتطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، كما أظهرت النتائج أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم بتطبيق الافصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية. وأوصت الدراسة بضرورة فهم عمليات البنك المختلفة وأنشطة

الرقابة ذات الصلة لتحديد قياسات وافصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية لتحديد طبيعة اجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها. وأفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري.

العكر (2010) "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و (32) و (39)، حيث شملت عينة الدراسة (150) موظفاً وموظفة من العاملين في الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع. وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام الكامل من قبل المؤسسات المصرفية الأردنية بمعايير الافصاح والابلاغ المالي الدولية المتفق عليها. وأفادت الدراسة الحالية منها في الاطلاع على مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

السعيد والعيسى (2009) "انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي".

هدفت الدراسة إلى معرفة انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية على جودة الإبلاغ المالي لتلك الشركات المدرجة في بورصة عمان، وتم تطبيق الدراسة

على (54) شركة من الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة عمان، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها تعتبر ذات أهمية ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، كما أظهرت النتائج أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد أبعاد المتغير المستقل وفي بناء مخطط متغيرات الدراسة.

2-3-2 ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

Naranjo et al., (2013) "Financial Reporting Regulation, Information Asymmetry and Financing Decisions around the World".

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة كل من الإصلاح في التقارير المالية واعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية على القرارات المالية في أنحاء العالم، حيث قامت الدراسة بتبني المنهج التحليلي لبيانات الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، حيث تم تحليل البيانات الخاصة بالأدبيات

السابقة ذات العلاقة بهدف تحقيق غرض الدراسة الرئيس والمتمثل في بيان علاقة الإصلاح في التقارير المالية واعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية على القرارات المالية في أنحاء العالم. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات في مرحلة ما بعد معايير الابلاغ المالي الدولية كانت أكثر عرضة لزيادة التمويل الخارجي.

Florou & Pope (2012) "Mandatory IFRS Adoption and Institutional Investment Decisions".

هدفت الدراسة إلى بيان دور الإدخال الإلزامي لمعايير الابلاغ المالي الدولية في زيادة اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقام الباحثان بتبني المنهج التحليلي عبر استخدام قاعدة بيانات كبيرة تغطي جميع أنواع المستثمرين من المؤسسات من مختلف أنحاء العالم. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تبنت معايير الابلاغ المالي الدولية تميزت بحصولها على أسهم أكثر في الشركات، كما أظهرت النتائج أن الآثار الإيجابية لمعايير الابلاغ المالي الدولية على حيازة المؤسسة تتركز بين المستثمرين ذوي التوجه والأساليب الأكثر احتمالاً للاستفادة من البيانات المالية عالية الجودة، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة أن حيازة المؤسسة على أسهم في العديد من الشركات كانت أكثر في الدول التي تحفز وتشجع على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

Iatridis & Rouvolis (2010) "The post-adoption effects of the implementation of International Financial Reporting Standards in Greece".

هدفت الدراسة إلى بيان الآثار المترتبة على انتقال الشركات اليونانية من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إلى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على النتائج المالية للشركات اليونانية المدرجة في سوق الأوراق المالية. وأظهرت النتائج أن تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية أدخلت تقلبات في بيان الدخل والميزانية العمومية الرئيسة للشركات اليونانية، وأنه على الرغم من أن آثار تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في السنة الأولى من الاعتماد بدت غير ملائمة، إلا أن تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يؤدي إلى تدابير محاسبية ذات مزيد من القيمة.

Renders & Gaeremynck (2007) "The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards".

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من ناحية عامل التكلفة الإضافية التي ستتحملها الجهات الإدارية للشركات من الاعتماد المبكر، حيث تم تطبيق الدراسة على قائمة من الشركات الأوروبية المدرجة في أسواق رأس المال الأوروبية، خاصة وأن معظم دول أوروبا قد اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى خصائص ومميزات البيئة التنظيمية ومدى التوسع في تطبيق واعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية في المؤسسات والشركات، وأثرها على التبني والاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الخاص بتحليل بيانات الشركات المدرجة في أسواق رأس المال الأوروبية. وأظهرت النتائج أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يعتمد على عامل مستوى حماية

المستثمر، حيث أن الشركات التي تقع في دول تتميز بضعف القوانين السائدة وضعف قوانين حماية المستثمر تتعمد إداراتها التهرب من اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية طمعاً منهم في فتح المجال لأنفسهم في تحقيق أهداف ومنافع خاصة، لذا فإن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في هذه الدول سيكون مكلفا جداً بالنسبة لإدارات الشركات لأن مزاياهم ومنافعهم ومصالحهم الشخصية في ظل المعايير الجديدة ستتأثر سلباً وبشكل كبير. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد توصيات مبادئ الحاكمية المؤسسية لما لها من أثر قوي في سد الثغرات ونقاط الضعف في بعض القوانين، وتخفيف مستويات التناقض بين الجهات الداخلية والخارجية، ما يعني معلومات مالية ذات جودة عالية. وستفيد الدراسة الحالية في مناقشة نتائج الدراسة.

Lantto (2006) "Does IFRS Improve The Usefulness of Accounting Information In A Code-Law Country?"

هدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة (Code – Law Country)، حيث طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية الطبقة في هذه الدولة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية، كما أظهرت النتائج أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

ومعايير المحاسبة الدولية تكون موثوقة وذات اعتمادية عالية. وأوصت الدراسة بأهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في الاطلاع على معايير الابلاغ المالي الدولية.

Tendeloo & Straelen (2005) "Earnings Management under German GAAP versus IFRS".

هدفت الدراسة لمناقشة إذا كان اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في ألمانيا سيخفف من عملية إدارة الأرباح (Earnings Management)، كما هدفت لتحديد إذا ما قامت الشركات التي تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية بإدارة دخلها بشكل أقل من تلك التي تعتمد معايير المحاسبة الألمانية المطبقة في ألمانيا (German GAAP)، وتم تطبيق الدراسة على (636) شركة من الشركات المدرجة في سوق رأس المال الألماني، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لقدرته على تحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يضع محددات وعوائق لعملية إدارة الأرباح، بل على العكس إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية أظهر زيادة في إدارة الأرباح، وهذا الأثر ينخفض في حال كان المدقق الخارجي من إحدى شركات التدقيق العالمية الكبرى، من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة أنه في حال الأخذ بعين الاعتبار بناء الاحتياطيات الخفية، فإنه لم يتم تسجيل أية فروق في سلوك الشركات التي تعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية والشركات التي لا تزال تعتمد معايير المحاسبة المعتمدة في ألمانيا.

وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بمعايير الابلاغ المالي الدولية حتى وإن لم تظهر فروقاً بينها وبين معايير المحاسبة المعتمدة في ألمانيا. وستفيد الدراسة الحالية في مناقشة نتائج الدراسة.

Hope et al., (2005) "Empirical Evidence On Jurisdictions that Adopt International Financial Reporting Standards IFRS".

هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية المعيقات في اعتماد المعايير المحاسبية على مستوى الدولة الواحدة مقارنة مع بلدان أخرى، والتعرف على المشاكل والمعيقات التي تواجه عملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في البلدان ضمن العينة، حيث شملت عينة الدراسة (38) دولة حول العالم، منها من اعتمد المعايير بشكل طوعي في نهاية العام 2004، حيث قام الباحثون في دراستهم باختيار مجموعة من العوامل التي قد تؤثر في قرارات هذه الدول في عملية اعتماد المعايير، وهذه العوامل هي: قانون الأوراق المالية، وقوة وصرامة القوانين، وقابلية الدولة للالتزام ببناء سوق مالية مفتوحة للاستثمارات الأجنبية، وانتفاء المصالح الشخصية للجهات الإدارية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين دخول أسواق رأس المال واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأن البلدان المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر تحمساً لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي ودخول أسواق رأس المال، وبذلك يفتح المجال لدمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الأجنبية وهذا يسرع من معدل النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن اعتماد معايير

الإبلاغ المالي الدولية يحسن من سياسات الإفصاح والنظم المحاسبية. وأوصت الدراسة بضرورة اثبات ما إذا كانت نوعية الإبلاغ المالي بحد ذاتها ستتحسن بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية أم لا. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تعريف معايير الابلاغ المالي الدولية.

2-3-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يرى الباحث أن ما يميز هذه الدراسة يكمن في تقديم إطار نظري وفكري يمكن توظيفه في التطبيق العملي على شركات الوساطة المالية الكويتية لبيان أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.

كما قدمت الدراسة توصيات ومقترحات ذات فائدة في مجال تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، من خلال مراجعة واستعراض الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع البحث، فقد أكدت معظم الدراسات السابقة مثل السعيد والعيسى (2012) والتي تناولت أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، والتي أكدت نتائجها أن معايير الابلاغ المالي الدولية لها تأثير ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ويمكن تلخيص ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها في النقاط الآتية:

1. أن الدراسة الحالية تم تطبيقها في العام 2015.

2. أن الدراسة الحالية تناولت الأثر الناتج عن تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، وذلك عبر تطبيق الدراسة ميدانياً على شركات الوساطة المالية الكويتية.

3. أن الدراسة الحالية تختلف عن دراسة السعيد والعيسى (2012) التي تناولت المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودراسة السعيد والعيسى (2009) التي تناولت الشركات الاستثمارية، حيث أن الدراسة الحالية تتناول شركات الوساطة المالية الكويتية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 المقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-4 أداة الدراسة

3-5 صدق الأداة وثباتها

3-6 متغيرات الدراسة

3-7 أساليب جمع البيانات

3-8 المعالجة الاحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

3-2 منهجية الدراسة:

قامت منهجية الدراسة على جانبين نظري وتطبيقي، تناول الجانب النظري كلاً من معايير الابلاغ المالي الدولية، والقرارات الاستثمارية والمعلومات المحاسبية وخصائصها. أما الجانب التطبيقي للدراسة اتضح من خلال دراسة تطبيقية مستمدة من العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية حول أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، وذلك عبر إعداد استبانة تم بناؤها ليقاس من خلالها هذا الأثر.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية والبالغ عددها (53) شركة (ملحق 3)، وتم أخذ عينة عشوائية من كل شركة بواقع (5) أفراد لتصبح

العينة الإجمالية (251) فرداً، وعند جمع الاستبانات بلغ المسترد منها (210) استبانات، وقام الباحث لاحقاً باستبعاد الاستبانات غير مكتملة الإجابة لتصبح العينة النهائية للدراسة (200) مستجيباً.

3-4 أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة لجمع آراء أفراد عينة الدراسة من العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية حول أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، حيث قامت الاستبانة على أربعة مجالات وهي على النحو الآتي:

1. ملاءمة المعلومات: وتضمنت 6 فقرات.
2. موثوقية المعلومات: وتضمنت 5 فقرات.
3. قابلية المعلومات للمقارنة: وتضمنت 5 فقرات.
4. قابلية المعلومات للفهم: وتضمنت 5 فقرات.

وتكونت الاستبانة من قسمين، تناول القسم الأول المتغيرات الشخصية والوظيفية للمجيبين، في حين تناول القسم الثاني فقرات الاستبانة موزعة على مجالاتها بواقع (21) فقرة.

واتبعت الدراسة الحالية أسلوب القياس المستند على مقياس ليكرت الخماسي حيث مدى بدائل الاجابة لكل فقرة من (1-5) وفقاً لما يلي:

جدول (1)

مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
5	4	3	2	1

3-5 صدق الأداة واختبار ثباتها:

للتأكد من صدق الاستبانة قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عدد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية والكويتية في تخصص المحاسبة والذين يتمتعون بالمؤهلات والخبرة العلمية والمعرفة الكافية بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة، والوقوف على التعديلات والملاحظات التي قدمها المحكمون حتى خرجت الاستبانة بصورتها النهائية، وملحق (2) يبين أسماء المحكمين (Sekaran & Bougie, 2013). كما تم التأكد من ثبات الاستبانة باحتساب الاتساق الداخلي باستخدام طريقة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha في برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2)

قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
	ملاءمة المعلومات	6	0.862
	موثوقية المعلومات	5	0.912
	قابلية المعلومات للمقارنة	5	0.882

0.891	5	قابلية المعلومات للفهم	
0.887	21	الكلي	

يبين الجدول (2) أن مجالات أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للاستبيان ككل 0.887 كما بلغت 0.862 لمجال ملاءمة المعلومات و 0.912 لمجال موثوقية المعلومات و 82 لمجال قابلية المعلومات للمقارنة و 0.891 لمجال قابلية المعلومات للفهم، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة. وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وامكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الاحصائي.

3-6 متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: ملاءمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للفهم، وقابلية المعلومات للمقارنة.
- المتغير التابع: تحسين جودة القرارات الاستثمارية.

3-7 أساليب جمع البيانات:

قام الباحث باتباع أسلوبين لجمع بيانات الدراسة، وعلى النحو التالي:

- **بيانات أولية:** من خلال استبانة تقيس أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.
- **بيانات ثانوية:** من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تتناول متغيرات الدراسة.

3-8 الأساليب الاحصائية المستخدمة بتحليل البيانات:

قامت الدراسة بتبني الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.
- معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الاستبانة باحتساب الاتساق الداخلي.
- قيم معاملات الالتواء للتحقق من مدى مطابقة توزيع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.
- اختبار T للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 وصف خصائص عينة الدراسة:

4-2 وصف متغيرات الدراسة:

4-3 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

4-4 اختبار فرضيات الدراسة:

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل إليه من تحليل للبيانات، على النحو التالي:

4-1 وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول (3)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل	دبلوم	27	13.50
	بكالوريوس	162	81.00
	ماجستير	11	5.50
	المجموع	200	100.00
الخبرة	أقل من 6 سنوات	49	24.50
	من 6 – أقل من10 سنوات	74	37.00
	من 10 – أقل من 15 سنة	77	38.50
	المجموع	200	100.00
الدورات ذات العلاقة بالوساطة المالية	اقل من 6 دورات	42	21.00
	من 6 – أقل من 11 دورة	11	5.50
	من 11 – أقل من 16 دورة	81	40.50
	من 16 – أقل من 20 دورة	39	19.50
	أكثر من 20 دورة	27	13.50
	المجموع	200	100.00

يظهر من الجدول (3) أن الفئة الأعلى في متغير المؤهل التعليمي كانت لفئة "بكالوريوس" بواقع (81.00%) وهذا يعكس فهم أفراد عينة الدراسة للأسئلة. أما متغير الخبرة كانت النسبة الأعلى لفئة "من 10 الى اقل من 15 سنة" بواقع (38.50%)، وهذا دليل على تمتع أغلب أفراد العينة بخبرة كافية لفهم أسئلة الدراسة والإجابة عليها، وفيما يخص الدورات كانت الفئة "من 11- أقل من 16 دورة" هي الأعلى بواقع (40.50%) وهو ما يؤكد تمتع أفراد عينة الدراسة بعدد جيد من الدورات تؤهلهم لإدراك وفهم محتوى الدراسة بالشكل الكافي.

4-2 وصف متغيرات الدراسة:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	ملاءمة المعلومات	4.49	0.47	89.10	مرتفع	1
3	قابلية المعلومات للمقارنة	4.36	0.44	87.70	مرتفع	2
4	قابلية المعلومات للفهم	4.29	0.41	86.00	مرتفع	3
2	موثوقية المعلومات	4.11	0.59	82.20	مرتفع	4
	الكلي	4.31	0.48	85.5	مرتفع	-

يلاحظ من الجدول (4) أن أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية كان مرتفعاً، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.31) بأهمية نسبية (85.50)، وقد كان مستوى المجالات مرتفع إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.49-4.11)، وجاء في الرتبة الأولى مجال ملاءمة المعلومات بمتوسط حسابي (4.49) وأهمية نسبية (89.10)، وفي الرتبة الأخيرة جاء مجال موثوقية المعلومات بمتوسط حسابي (4.11) بأهمية نسبية (82.20)، وقد تم تحليل أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

أولا: ملاءمة المعلومات

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في ملاءمة المعلومات والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في ملاءمة المعلومات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	تساهم البيانات المالية الملائمة في تمكين المستثمرين من تحسين جودة قراراتهم الاستثمارية	4.62	0.60	89.90	مرتفع	1
5	تحرص إدارة الشركة على توصيل البيانات لمتخذي القرار بطرق ملائمة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.59	0.59	88.20	مرتفع	2
1	تحرص إدارة الشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية مع الواقع العملي بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.41	0.62	88.10	مرتفع	3
6	تحرص إدارة الشركة على توصيل البيانات لمتخذي القرار بالتوقيت المناسب بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.40	0.57	88.00	مرتفع	4
2	تتصف البيانات المالية الملائمة بقيمة تنبؤية عالية تعمل على تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.95	0.61	87.60	مرتفع	5
3	توفر البيانات المالية الملائمة معلومات ذات قيمة استردادية تساعد في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.91	0.58	87.40	مرتفع	6
	ملاءمة المعلومات	4.31	0.60	88.20	مرتفع	-

يلاحظ من الجدول (5) أن مستوى ملاءمة المعلومات كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.31) بأهمية نسبية (88.24)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.62– 3.91)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "تساهم البيانات المالية الملائمة في تمكين المستثمرين من تحسين جودة قراراتهم الاستثمارية" بمتوسط حسابي (4.62) وبأهمية نسبية (89.90)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي "توفر البيانات المالية الملائمة

معلومات ذات قيمة استردادية تساعد في تحسين جودة القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (3.91) بأهمية نسبية (86.20).

ثانيا: موثوقية المعلومات

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في موثوقية المعلومات والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في موثوقية المعلومات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	تساهم المعلومات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بموثوقية المعلومات على تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.41	0.59	88.80	مرتفع	1
1	تحرص الشركة على موثوقية المعلومات المالية التي تقدمها بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.28	0.76	81.60	مرتفع	2
2	تساهم موثوقية المعلومات المحاسبية المتسمة بالدقة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.90	0.81	74.20	مرتفع	3
3	تساهم موثوقية المعلومات المحاسبية المتسمة بالسرية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.72	0.79	72.00	مرتفع	4
5	توفر المعلومات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة تهدف إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.70	0.80	70.20	مرتفع	5
	موثوقية المعلومات	4.00	0.75	77.36	مرتفع	-

يلاحظ من الجدول (6) أن مستوى موثوقية المعلومات كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.00) بأهمية نسبية (77.36)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.41– 3.70)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "تساهم المعلومات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بموثوقية المعلومات على تحسين جودة القرارات الاستثمارية"

بمتوسط حسابي (4.41) وبأهمية نسبية (88.80)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (5) وهي "توفر المعلومات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة تهدف إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (3.70) بأهمية نسبية (70.20).

ثالثا: قابلية المعلومات للمقارنة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في قابلية المعلومات للمقارنة والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في قابلية المعلومات للمقارنة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	تساهم المعلومات المالية القابلة للمقارنة في تمكين المستثمرين من تقدير حجم العمل بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.48	0.65	92.00	مرتفع	1
5	تساهم المعلومات المالية القابلة للمقارنة في تقييم أداء الشركة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.35	0.57	86.60	مرتفع	2
3	تحسن البيانات المالية القابلة للمقارنة للسنوات السابقة من جودة القرارات الاستثمارية	4.01	0.61	82.40	مرتفع	3
2	تحسن البيانات المالية القابلة للمقارنة للنشاط نفسه من جودة القرارات الاستثمارية	3.90	0.69	80.00	مرتفع	4
1	تساهم إمكانية مقارنة نماذج العرض في المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.80	0.70	78.40	مرتفع	5
	قابلية المعلومات للمقارنة	4.11	0.64	83.88	مرتفع	-

يلاحظ من الجدول (7) أن مستوى قابلية المعلومات للمقارنة كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.11) بأهمية نسبية (83.88)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.48– 3.80)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "تساهم المعلومات المالية القابلة للمقارنة في تمكين المستثمرين من تقدير حجم العمل بهدف تحسين جودة

القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (4.48) وبأهمية نسبية (92.00)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (1) وهي "تساهم إمكانية مقارنة نماذج العرض في المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (3.80) وبأهمية نسبية (78.40).

رابعا: قابلية المعلومات للفهم

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في قابلية المعلومات للفهم والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في قابلية المعلومات للفهم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	يساهم تطابق المعلومات المحاسبية مع حدود وقدرات مستخدميها في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.39	0.59	92.20	مرتفع	1
2	تساهم المعلومات المالية القابلة للفهم في تحديد الانحرافات بهدف معالجتها سعياً لتحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.21	0.51	90.00	مرتفع	2
3	تساهم المعلومات المالية القابلة للفهم والمتسمة بسهولة قراءتها والتعامل معها من قبل المستثمرين في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	4.02	0.58	86.60	مرتفع	3
4	يساهم مقاربة المنفعة من المعلومات المحاسبية لتكلفتها في تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.95	0.60	82.80	مرتفع	4
1	تمكن المعلومات القابلة للفهم من مقارنة الأعمال المنفذة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية	3.61	0.67	80.00	مرتفع	5
	قابلية المعلومات للفهم	4.04	0.59	86.32	مرتفع	-

يلاحظ من الجدول (8) أن مستوى قابلية المعلومات للفهم كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.04) بأهمية نسبية (86.32)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.39– 3.61)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (51) وهي "يساهم

تطابق المعلومات المحاسبية مع حدود وقدرات مستخدميها في تحسين جودة القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (4.39) وبأهمية نسبية (92.20)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (1) وهي "تمكن المعلومات القابلة للفهم من مقارنة الأعمال المنفذة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (4.30) بأهمية نسبية (86.0).

3-4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

قبل الشروع باختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بالتحقق من مدى مطابقة توزيع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي على اعتبار انه من الشروط الاساسية لتطبيق اختبار ت للعينة الواحدة حيث يبين الجدول التالي نتائج معاملات الالتواء اضافة الى قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه المتغيرات.

جدول (9)

قيم معاملات الالتواء لمعايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من

وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية

المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
ملاءمة المعلومات	4.49	0.47	0.44-
موثوقية المعلومات	4.11	0.59	0.40-
قابلية المعلومات للمقارنة	4.36	0.44	0.11-
قابلية المعلومات للفهم	4.29	0.41	0.11-
الكلي	4.31	0.48	0.26-

تشير قيم التوزيع الطبيعي الى قرب توزيع بيانات هذه الدراسة من التوزيع الطبيعي الافتراضي اذ انحصرت قيم المعاملات بين (-0.26) للدرجة الكلية لمعايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية و تراوحت بين (-0.11) لمعياري قابلية المعلومات للمقارنة وقابلية المعلومات للفهم و (-0.44) لمعيار

ملاءمة المعلومات حيث تتدرج هذه القيم ضمن المدى الطبيعي المقبول لمعاملات الالتواء والتي عادة ما يتم قبولها ضمن مدى −3 الى +3.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة:

H0 الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (10)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية

المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	4.31	0.48	41.52	199	0.000	رفض

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (41.52) الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات افراد عينة الدراسة على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والبالغ (4.31) وبين

القيمة المرجعية (3) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار ت كان اقل من 0.05 بحيث ان هذه الفروق كانت لصالح قيمة المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة العدمية والتي تشير الى انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية طبقا لقيمة المتوسط الحسابي التي بينتها النتائج.

H0.1 الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد أثر لملائمة المعلومات في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (11)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بملائمة المعلومات

المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
ملائمة المعلومات	4.49	0.47	41.35	199	0.000	رفض

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (41.35) الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات افراد عينة الدراسة على ملائمة المعلومات.والبالغ (4.49) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار ت كان اقل من 0.05 بحيث ان هذه الفروق كانت لصالح القيمة المرجعية والتي كانت اكبر من قيمة المتوسط لحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة العدمية والتي تشير الى انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لملائمة المعلومات طبقا لقيمة المتوسط الحسابي التي بينتها النتائج.

H0.2 الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد أثر لموثوقية المعلومات في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (12)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بموثوقية المعلومات

المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
موثوقية المعلومات	4.11	0.59	30.21	199	0.000	رفض

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (30.21) الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات افراد عينة الدراسة على موثوقية المعلومات.والبالغ (4.11) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار ت كان اقل من 0.05 بحيث ان هذه الفروق كانت لصالح القيمة المرجعية والتي كانت اكبر من قيمة المتوسط لحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة العدمية والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لموثوقية المعلومات طبقا لقيمة المتوسط الحسابي التي بينتها النتائج.

H0.3 الفرضية الفرعية الثالثة

لا يوجد أثر قابلية المعلومات للمقارنة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (13)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بقابلية المعلومات للمقارنة

المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
قابلية المعلومات للمقارنة	4.36	0.44	31.46	199	0.000	رفض

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (31.46) الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات افراد عينة الدراسة على قابلية المعلومات للمقارنة.والبالغ (4.36) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار ت كان اقل من 0.05 بحيث ان هذه الفروق كانت لصالح القيمة المرجعية والتي كانت اكبر من قيمة المتوسط لحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة العدمية والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لقابلية المعلومات للمقارنة طبقا لقيمة المتوسط الحسابي التي بينتها النتائج.

H0.4 الفرضية الفرعية الرابعة

لا يوجد أثر لقابلية المعلومات للفهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (14)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة المرتبطة بقابلية المعلومات للفهم

المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
قابلية المعلومات للفهم	4.29	0.41	44.21	199	0.000	رفض

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (44.21) الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات افراد عينة الدراسة على قابلية المعلومات للفهم.والبالغ (4.29) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار ت كان اقل من 0.05 بحيث ان هذه الفروق كانت لصالح القيمة المرجعية والتي كانت اكبر من قيمة المتوسط لحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لقابلية المعلومات للفهم طبقا لقيمة المتوسط الحسابي التي بينتها النتائج.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

5-2 التوصيات:

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

5-1 النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية كان مرتفعاً، وهو ما يعكس أهمية ملاءمة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية مع الأغراض التي تعد من أجلها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. كما أظهرت النتائج أن مستويات كلاً من ملاءمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم كانت مرتفعة. وهو ما يؤكد اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة نحو أهمية كافة العناصر المترتبة على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نظراً لمعرفتهم بحكم الخبرة للأهمية التي تمثلها هذه العوامل في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وهذا يتفق مع النتائج التي أظهرتها دراستين أجراهما السعيد والعيسى في (2012) و (2009) واللتان أكدتا أن معايير الابلاغ المالي الدولية تعتبر مهمة ومتميزة عن

معايير المحاسبة الدولية، وكذلك تؤثر إيجابياً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي للمنشآت.

3. من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية، وذلك نظراً لما تؤثر به معايير الابلاغ المالي الدولية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي في تحسين جودة قرار الاستثمار.

4. كما أظهرت النتائج وجود أثر لكل من ملائمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم، في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية، وذلك نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه العناصر مجتمعة في تحسين جودة قرار الاستثمار.

5-2 التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما يلي:

1. قيام إدارات شركات الوساطة المالية الكويتية باستمرارية تقييم مدى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في الشركات المنوي الاستثمار بها، وذلك نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثر مرتفع لتطبيق هذه المعايير في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.
2. أهمية الابقاء على المستوى المرتفع لتطبيق كل من ملاءمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم في شركات الوساطة المالية الكويتية نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثر ايجابي لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية.
3. أهمية تدريب الموظفين العاملين في شركات الوساطة المالية الكويتية على معايير الابلاغ المالي الدولية وأهميتها في تعزيز مستويات ملائمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم، نظراً لما أظهرته النتائج من أن (13.50%) فقط من أفراد العينة قد حصلوا على أكثر من (20) دورة ذات علاقة بالوساطة المالية، الأمر الذي يتطلب رفع مستوى الدورات للموظفين.

4. أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول معايير الابلاغ المالي الدولية وأبعادها المختلفة.

5. الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في شركات الوساطة المالية الكويتية من خلال ما أظهرته النتائج من أثر لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية في هذه الشركات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو خشبة، عبد العال (2011) **مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها**، منشورات أكاديمية لشرق للعلوم التطبيقية، القاهرة.

أبو علي، سوزي، والدبعي، مأمون، وأبو نصار، محمد (2011) أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،** 7 (1): 67-94.

أبو نصار، محمد (2011) **تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق: التجربة الأردنية، ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي**، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 13-14 ديسمبر/كانون أول.

باشيخ، عبد اللطيف، (2009)، **جدوى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، جامعة الملك سعود، 14-15 ذو القعدة، الموافق 5-6 ديسمبر، ص ص 1-17.

الجرف، ياسر (2010) **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، الرياض.

جعارة، أسامة (2012) المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة، الملائمة و الموثوقية، مشكلات التطبيق: مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد التاسع والعشرون، 189-207.

حمادة، رشا (2010) أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 26 (1): 305-334.

حميدات، جمعة (2004) **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

دشاش، عبد القادر (2013) **أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الرميضي، يوسف (2015) **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية الكويتي من وجهة نظر الوسطاء الماليين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

السعيد، معتز، والعيسى، محمد (2012) أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 24 (3): 469-483.

السعيد، معتز، والعيسى، محمد (2009) **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للقضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال بالجامعة الأردنية، 14-15 نيسان/أبريل.

الشامي، أكرم (2009) **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

صلاح، أنغام (2010) **المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي**

الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

صلاح، حواس (2008) **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

العتيبي، (2013) **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار للشركات الصناعية الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

العكر، معتز (2010) **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

قويدر، فاطمة (2012) **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة 2009-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

مجلس معايير المحاسبة الدولية (2001) **معايير المحاسبة الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

المطيري، منصور (2011) **مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

نشنش، سليمة (2005) **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Beams, F., Clement, R., Anthony, J. & Lowensohn, S. (2006) **Advanced Accounting**, 9th ed., Prentice Hall, USA.

Deegan, C., & Unerman, J. (2011) **Financial Accounting Theory**, McGraw-Hill, USA.

Florou, A., & Pope, P. (2012) Mandatory IFRS Adoption and Institutional Investment Decisions, **The Accounting Review**, 87 (6): 1993-2025.

Gordon, P., Roberts, C. & Weetman, P. (2005) **International Financial Reporting: A Comparative Approach**, 3rd ed., Prentice Hall, USA.

Hope, O., Jin, J., & Kang. T. (2005) **Empirical Evidence On Jurisdictions that Adopt International Financial Reporting Standards IFRS,** SSRN e-library.

Iatridis, G., & Rouvolis, S. (2010) The post-adoption effects of the implementation of International Financial Reporting Standards in

Greece, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, (19): 55-65.

Lantto, A. (2006) **Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country?** Unpublished master thesis, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland.

Marilyn, V., Gurprit C., & Francis, T. (2007) Reading Financial Statements for Better Investment Decisions, **Journal of Taxation of Investments**, 24 (2): 117-130.

Naranjo, P., Saavedra, D., & Verdi, R. (2013) **Financial Reporting Regulation: Information Asymmetry and Financing Decisions around the World**, Sloan School of Management, MIT, USA.

Renders, A., & Gaeremynck, A. (2007) The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards, **De Economist**, 155: 49-72.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2013) **Research Methods for Business**, 6th edition, Wiley Publishing, USA.

Tendeloo, B., & Staelen, A. (2005) Earning Management under German GAAP versus IFRS, **European Accounting Review**, 14 (1).

الملاحـــــــــــــق

ملحق (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة

حضرة الدكتور/ة الفاضل/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الطالب فهد عامر العجمي بإعداد رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة آل البيت وعنوانها:

"أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية"

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

ولكم الشكر والتقدير واقبلوا فائق الاحترام

الباحث

فهد عامر العجمي

fahdamer2@live.com

أولاً: المتغيرات الشخصية والوظيفية للمجيبين

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك

	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	أخرى (يرجى ذكرها)
المؤهل التعليمي					
	أقل من 6 سنوات	من 6-أقل من 10 سنوات	من 10-أقل من 15 سنة	من 15-أقل من 20 سنة	أكثر من 20 سنة
الخبرة (بالسنوات)					
	أقل من 6 دورات	من 6-أقل من 11 دورة	من 11- أقل من 16 دورة	من 16-أقل من 20 دورة	أكثر من 20 دورة
الدورات التدريبية					

ثانياً: الاستبانة

يرجى وضع علامة (√) على الإجابة التي ترونها مناسبة

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	ملاءمة المعلومات					
1	تحرص إدارة الشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية مع الواقع العملي بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
2	تتصف البيانات المالية الملائمة بقيمة تنبؤية عالية تعمل على تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
3	توفر البيانات المالية الملائمة معلومات ذات قيمة استردادية تساعد في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
4	تساهم البيانات المالية الملائمة في تمكين المستثمرين من تحسين جودة قراراتهم الاستثمارية					
5	تحرص إدارة الشركة على توصيل البيانات لمتخذي القرار بطرق ملائمة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
6	تحرص إدارة الشركة على توصيل البيانات لمتخذي القرار بالتوقيت المناسب بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
	موثوقية المعلومات					
7	تحرص الشركة على موثوقية المعلومات المالية التي تقدمها بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
8	تساهم موثوقية المعلومات المحاسبية المتسمة بالدقة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
9	تساهم موثوقية المعلومات المحاسبية المتسمة بالسرية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
10	تساهم المعلومات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بموثوقية المعلومات على تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
11	توفر المعلومات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة تهدف إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
	قابلية المعلومات للمقارنة					
12	تساهم إمكانية مقارنة نماذج العرض في المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
13	تحسن البيانات المالية القابلة للمقارنة للنشاط نفسه من جودة القرارات الاستثمارية					
14	تحسن البيانات المالية القابلة للمقارنة للسنوات السابقة من جودة القرارات الاستثمارية					
15	تساهم المعلومات المالية القابلة للمقارنة في تمكين المستثمرين من تقدير حجم العمل بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
16	تساهم المعلومات المالية القابلة للمقارنة في تقييم أداء الشركة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
	قابلية المعلومات للفهم					
17	تمكن المعلومات القابلة للفهم من مقارنة الأعمال المنفذة بهدف تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
18	تساهم المعلومات المالية القابلة للفهم في تحديد الانحرافات بهدف معالجتها سعياً لتحسين جودة القرارات الاستثمارية					

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
19	تساهم المعلومات المالية القابلة للفهم والمتسمة بسهولة قراءتها والتعامل معها من قبل المستثمرين في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
20	يساهم مقاربة المنفعة من المعلومات المحاسبية لتكلفتها في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					
21	يساهم تطابق المعلومات المحاسبية مع حدود وقدرات مستخدميها في تحسين جودة القرارات الاستثمارية					

ملحق (2)

أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

م	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة	جامعة آل البيت
2	الدكتور نوفان العليمات	جامعة آل البيت
3	الدكتور محمد ناصر المشاقبة	جامعة آل البيت
4	الدكتور سامي وهبة	جامعة الكويت
5	الدكتورة نادية جوهر	جامعة الكويت

ملحق (3)

قائمة بأسماء شركات الوساطة المالية الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية (2015)

الشركـــة	القطاع
بيت التمويل الخليجي	خدمات مالية
شركة إنوفست (ش.م.ب(	خدمات مالية
الشركة القابضة المصرية الكويتية	خدمات مالية
شركة المدينة للتمويل والاستثمار ش.م.ك.م	خدمات مالية
شركة نور للاستثمار المالي ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
شركة التمدين الاستثمارية ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية ش.م.ك	خدمات مالية
شركة طيبة الكويتية القابضة ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
الشركة الكويتية السورية القابضة ش م ك ق	خدمات مالية
شركة استراتيجيا للإستثمار ش.م.ك.م	خدمات مالية
الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ش.م.ك	خدمات مالية
شركة منافع للإستثمار ِش.م.ك.م	خدمات مالية
الشركة الخليجية المغاربية القابضة ش.م.ك.م	خدمات مالية
شركة أموال الدولية للاستثمار ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	خدمات مالية
شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة ش م ك مقفلة	خدمات مالية
شركة الصناعات المتحدة ش.م.ك	خدمات مالية
شركة تصنيف وتحصيل الأموال ش.م.ك.مقفلة	خدمات مالية
شركة جيران القابضة ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
شركة التخصيص القابضة	خدمات مالية
شركة مجموعة الصفوة ش.م.ك مقفلة قابضة	خدمات مالية
شركة مجموعة عربي القابضة ش. م. ك	خدمات مالية
شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية	خدمات مالية
شركة منازل القابضة ش.م.ك قابضة	خدمات مالية
الشركة الكويتية للاستثمار	خدمات مالية
شركة التسهيلات التجارية	خدمات مالية
شركة الاستشارات المالية الدولية	خدمات مالية

شركة الاستثمارات الوطنية	خدمات مالية
شركة مشاريع الكويت القابضة	خدمات مالية
شركة الساحل للتنمية و الاستثمار	خدمات مالية
شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.م	خدمات مالية
شركة الإستثمارات الصناعية والمالية ش.م.ك.مقفلة	خدمات مالية
مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك.مقفلة	خدمات مالية
الشركة الدولية للتمويل ش.م.ك.مقفلة	خدمات مالية
المركز المالي الكويتي ش م ك م	خدمات مالية
شركة الكويت و الشرق الأوسط للإستثمار	خدمات مالية
شركة الأمان للاستثمار ش.م.ك.م	خدمات مالية
الشركة الأولى للاستثمار ش.م.ك.م	خدمات مالية
شركة المال للاستثمار (ش.م.ك.مقفلة)	خدمات مالية
بيت الاستثمار الخليجي (ش.م.ك.مقفلة)	خدمات مالية
شركة أعيان للاجارة والاستثمار (ش.م.ك م)	خدمات مالية
شركة بيان للإستثمار ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
شركة أصول للاستثمار ش.م.ك.م	خدمات مالية
الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار ش.م.ك	خدمات مالية
مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الاصول	خدمات مالية
الشركة الوطنية الدولية (القابضة) ش.م.ك.م	خدمات مالية
شركة تمويل الإسكان ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
شركة المدار للتمويل والاستثمار ش.م.ك.م	خدمات مالية
شركة الديرة القابضة ش.م.ك.مقفلة	خدمات مالية
شركة مجموعة السلام القابضة ش.م.ك مقفلة	خدمات مالية
شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك قابضة	خدمات مالية
شركة القرين القابضة	خدمات مالية